اليمن.. مسارات الحرب السابعة

عبد الحكيم هلال

- قبل نهاية مؤتمر الحوار بأسابيع قليلة وحين شعر الحوثي بأنه سيكون الخاسر الأكبر من تنفيذ تلك المخرجات أمر ميليشياته بمعاودة القتال
- مع تحالف مشترك غالبا ومنفردا أحيانا رفض «الإصلاح» منهجية الحرب والعنف ودعمت وسائل إعلامه حقوق الحوثيين الفكرية وانتقدت سلوك النظام في قتل الأبرياء ومحاولات سحقهم
- لم يعد هناك من ينظر إلى الحوثيين كحركة مستعدة للاندماج وإلقاء السلاح عبر الحوار إلا من يدافعون عن عنفها بهدف استغلالها لتحقيق أجندة خاصة

بدأت الحرب في جزء من محافظة صعدة عام 2004 بين النظام السابق وجماعة الحوثي الفكرية، ذات المذهب الزيدي الشيعي، لتستمر بعدها ست جولات انتهت في 2010 بتوقيع اتفاق بين الطرفين.

مع بداية الحرب، كانت الجماعة تقاتل دفاعا عن حقها في اعتناق ونشر مذهبها الذي اعتقدت أنه أقصي من الحياة بعد عقود طويلة من الحكم. لكنها حين توقفت كانت الجماعة قد تحولت من حركة فكرية مذهبية إلى ميليشيات مسلحة.

الإصلاح ضد الحرب

مع انطلاق الحرب الأولى، كان حزب التجمع اليمني للإصلاح، ذو التوجه الإسلامي المعتدل، قد أصبح حليفا لمجموعة أحزاب يسارية وقومية ومذهبية، بينها أحزاب زيدية المذهب، في إطار تحالف "اللقاء المشترك".

عندما حاول النظام السابق أن يقحم حزب الإصلاح في معاركه تلك، بيد أنه ظل متمسكا برفضه فكرة الحرب في مواجهة الفكر، أيا كانت تشوهاته.

ومع تحالف المشترك غالبا، وبشكل منفرد أحيانا، أصدر الإصلاح بيانات رافضة لمنهجية الحرب والعنف، وشاركت وسائل إعلامه، وأيضا أحزاب المشترك، في دعم حقوق الحوثيين الفكرية، وتشنيع وانتقاد سلوك النظام في قتل الأبرياء ومحاولات سحقهم.

حدث ذلك حتى مع ما تخلل تلك الحروب من شكوك في نوايا أطرافها، اتضحت لاحقا في وقت متأخر، من رغبة مشتركة في تطويل أمدها، بهدف مواصلة الحصول على دعم.

فالنظام يسعى لمواصلة الدعم من الجيران القلقين من توسع نشاط حلفاء خصومهم التاريخيين، وجماعة الحوثي، من إيران حاملة لواء التشييع والخصم التاريخي للمملكة السعودية.

وحين توقفت الحرب السادسة عام 2010، كانت محافظة صعدة قد أصبحت، شبه كاملة، بيد الحوثي الذي كانت جماعته حينها قد تحولت إلى قوة كبيرة على الأرض، تملك أسلحة ثقيلة، بعضها غنمته من المعارك وأخرى وصلتها كمدد من الحليف الخارجي، إلى جانب قوة بشرية قللت تنامي طوال جولات الصراع التي استمرت قرابة سبع سنوات.

متغيرات ما بعد الثورة

في فبراير/شباط 2011 اندلعت الثورة الشعبية السلمية ضد نظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح. ومع شرارتها الأولى، استغل الحوثي الاضطرابات ليتمكن من بسط سيطرته الكاملة على محافظة صعدة.

بالتزامن شاركت الجماعة بمندوبيها في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء إلى جانب الثوار. في وقت كانت تراعها المسلحة تتوسع شيئا فشيئا في محافظات مجاورة لمملكته عبر حروب متقاوتة خاضها في محافظات الجوف وحجة وعمران. وفي جميعها لم تكن تستهدف سوى القبائل التابعة والمحسوبة على حزب الإصلاح.

دخل الإصلاح في مفاوضات مع الحوثيين في تلك المناطق لإيقاف المواجهات. وكان يحرص في جميعها على إشراك حلفائه في اللقاء المشترك، ربما كشهود على النتائج ومعرفة الحقائق، وربما حرصا منه على تجنب مغبة الانفراد في مواجهة انتهاكات الحوثي التوسعية على حساب حلفائه الآخرين من القبائل التي تستهدفها جماعة الحوثي، بعد تحولها إلى ميليشيات مسلحة ثقائل للتوسع وبسط سيطرتها على مناطق جديدة.

أفضت الثورة الشعبية إلى مرحلة انتقالية بعد توقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض أواخر 2011. وبموجب ذلك قسمت السلطة مناصفة بين الحزب الحاكم وحلفائه، وأحزاب المشترك وشركاؤهم في الثورة. في حين رفضت جماعة الحوثي المبادرة وما آلت إليه.

منتصف مارس/آذار 2013، انطلق مؤتمر الحوار الوطني كجزء رئيسي أكثر أهمية تضمنته المبادرة وآليتها، استكمالا للمرحلة الانتقالية. وكانت المفاجأة أن قبلت جماعة الحوثي، رغم رفضها كليا للمبادرة، المشاركة في الحوار باسمها الجديد "أنصار الله".

لم يكن التمثيل الذي حصلت عليه الجماعة في المؤتمر (35 عضوا) أمرا مهما أو مثيرا بالنسبة لبقية المكونات التي حصل بعضها على حجم أقل بكثير من حضورها السياسي والجماهيري، طالما أن ذلك سيصب في مصلحة جر الجماعة إلى الحوار، كخطوة أولية هامة ومحسوبة للتحول إلى مكون سياسي واجتماعي والتخلي عن السلاح.

وعلى مدى عشرة أشهر خاض فيها الجميع حربا أخرى حول طاولة الحوار، تشكلت على ما يبدو خريطة سياسية جديدة غير تلك التي كانت قبل وأثناء وبعد معركة الثورة الشبابية السلمية.

كان حزب المؤتمر الشعبي العام، التابع للرئيس السابق، قد ترك كافة خصومه السابقين ليركز معركته على عدو وحيد هو "حزب الإصلاح"، الذي يشعر أنه كان المتسبب الأول والأقوى في إسقاطه عمليا من الحكم.

بينما كانت جماعة الحوثي، مثله، قد تحولت من خصم وعدو لدود للنظام الذي قاتلها، لتركز جهودها أيضا على المنافس الأقوى على الأرض "حزب الإصلاح"؛ إنه حزب ينتشر بكثافة في كافة المناطق المجاورة التي يسعى لضمها إلى مملكته، في الوقت الذي يجسد فيه تيار السنة المعتدل، المنتهج سبل السياسة والديمقراطية للتوسع والانتشار، عكس ذلك تماما.

تجمعت المصالح المشتركة، بعد أن تجسدت علاقة التزاوج المصالحي الجديدة تلك على الأرض، بفعل التعاون الثنائي الوثيق خلال معارك الحوثي الأخيرة في محافظات مجاورة، قبل مؤتمر الحوار، وتلك التي تخللت الحوار أحيانا بين الفينة والأخرى. بينما تجسدت سياسيا بتوافق المواقف والتناصر بين الطرفين داخل أروقة الحوار.

جاء ذلك في وقت كانت فيه علاقة تحالف المشترك قد شهدت فتورا نقل يتنامى شيئا فشيئا، وساعد على تعميقه أكثر بعض المواقف المتمايزة حول طاولة الحوار، وعلى مستوى السلوك التنفيذي في حكومة الوفاق الوطنية.

بدى وكأن الخطة المشتركة كانت تسير وفقا لقاعدة "ابدؤوا بقتل كبار الفيلة". بكل تأكيد كان ثمة إدراك أن فتح جبهات مع الجميع سيعني إعادة تقوية أواصر "المشترك" كجبهة سياسية وطنية ستكون قادرة على تحطيم كافة المخططات.

كما أنه وبكل تأكيد أيضا، فإن أي استهداف قد يشمل أي حزب من أحزاب تحالف "المشترك" الأخرى، سيمنح الإصلاح ورقة رابحة لتجسيد دور الفيل الأقوى المدافع عنهم. لذلك وبطريقة ما، نجحت جماعة الحوثي في تأمين حلفاء الإصلاح بتحييدهم من المعركة القادمة التي تخطط لها.

حدث ذلك على الأرجح حين أوصلت لهم قناعات بأنهم خارج إطار المعركة المخصصة أصلا بين قوتين متنافستين ستقومان بتصفية حساباتهما بعيدا عنهم.

ومع أن الجميع يدرك جيدا أن قتل الفيل الأكبر سيفضي إلى أكل قطيع الفيلة كاملا، فإن الأمر بدأ يمر بكل بساطة كونه ربما وافق اختلالا سياسيا في موازين التحالفات السابقة، بفعل المتغيرات الداخلية، كما ذكرنا، والإقليمية التي أفضت مؤخرا إلى شيطنة الثورات العربية وعملت على تشويهها.

انقلاب الحوثي

كانت كافة مكونات الحوار قد أجمعت على سحب كافة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الجماعات المسلحة خارج إطار القانون، مع ضرورة إعادة الأسلحة المنهوبة من الدولة.

لذلك، وقبل نهاية مؤتمر الحوار بأسابيع قليلة، وحين شعر الحوثي بأنه سيكون الخاسر الأكبر من تنفيذ تلك المخرجات، أمر ميليشياته بمعاودة نشاطها القتالي، وبدأ بالهجوم على مركز لتعليم السلفيين بمنطقة دماج بمحافظة صعدة.

عجزت الدولة عن القيام بشيء، فلجأت إلى تنفيذ شروطه بتهجير سكان دماج، وتسليم المنطقة له، لكنه لم يتوقف، لينتقل إلى محافظة عمران ومديرية "أرحب" التابعة لمحافظة صنعاء، مواصلا معاركه التوسعية، ونتيجة لتكريس الدولة عجزها عن القيام بشيء واصل خطته بقتل خصومه واعتقالهم وتدمير منازلهم.

لم يتدخل أحد، لا الجيش ولا حزب الإصلاح الذي كان المستهدف الأول من تنفيذ تلك الخطة (قتل كبار الفيلة) عبر استهداف قيادات وأبناء القبائل التابعة والمحسوبة عليه، أملا في جرّه إلى معترك العنف كما تخلط الأوراق وتنتهي مسوغات تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

دعا الإصلاح الدولة لممارسة دورها، رافضا القيام بهذا الدور نيابة عنها. وحين ظل الجميع صامتين بما فيهم الدولة، انتقلت الميليشيات إلى منطقة همدان المجاورة، التابعة لمحافظة صنعاء، وعملت فيها ما عملت في سابقاتها.

ظلت الدولة تمارس دور المصلح بإرسال لجان رئاسية لعقد اتفاقات تنتهي غالبا بوقف القتال، مع بقاء ميليشيات الحوثي في أماكنها الجديدة.

وفي كل تلك المعارك كان معظم مشايخ وقادة حزب "صالح"، الحليف الجديد، يتحولون إلى أتباع لجماعة الحوثي، يقاتلون معها ويناصرونها، تنفيذا لمخطط التحالف الجديد الذي أنشأته المصلحة في الانتقام من العدو الأكبر (بالنسبة لصالح)، والقضاء على خصم قوي سيقف عقبة أمام تحقيق أهدافه التوسعية واستعادة الحكم بالقوة (بالنسبة للحوثي).

هدأت تلك الجبهات قليلا، بعد أن فرض الحوثي سيطرته عليها ببقاء مسلحيه فيها بحسب الاتفاقات التي أبرمتها اللجان الرئاسية.

معركة عمران الأخيرة

ومع نهاية أبريل/نيسان الماضي دخلت الدولة حربا موسعة ضد تنظيم القاعدة في محافظتي أبين وشبوة الجنوبيتين. ومع أول أسبوعين فقط، حقق الجيش نجاحات معلنة. بينما كانت هناك مطالبات -حسبت على مناصرين للإصلاح- بضرورة أن يتعامل الجيش مع ميليشيات الحوثي بنفس الطريقة، وإن لم يكن فبكسرها على تسليم أسلحتها الثقيلة والمتوسطة تنفيذا لمخرجات الحوار.

وقبل أن تنتهي معركة الجيش مع القاعدة، انفجرت الحرب في عمران بشكل أعنف من قبل.

تؤكد المعلومات أن الحوثي هو من بدأها بتنفيذ هجوم على مواقع للجيش هناك. ويعتقد أنه قرر تفجير المعركة خشية أن يستكمل الجيش انتصاراته كاملة على تنظيم القاعدة، مما سيمثل له دفعة قوية وتوحدا كان يفتقده، الأمر الذي سيغري الدولة بالتفرغ لسحب أسلحتهم تنفيذا لمخرجات الحوار، وهذه المرة ستكون مستعدة للقيام بأي شيء لتحقيق ذلك، والذي يدخل ضمنه ردع أية هجمات قد تقوم بها الجماعة مجددا ضد الجيش أو حتى ضد القبائل.

في الواقع، وقبل تفجير معركتها تلك، كانت ميليشيات الحوثي لا تزال محيطة بسوار محافظة عمران من كافة الاتجاهات، تحشد وتستعد للقيام بهجومها على المحافظة، لكن اللواء 310 المرابط في المحافظة كان قد نشر قواته في مواقع إستراتيجية هامة لمنع مسلحي الحوثي من بسط سيطرتهم عليها دفاعا عن المحافظة. آنذاك قرر الحوثي تنفيذ هجومه ضد قوات الجيش بهدف إزاحتها من طريقه.

فجاء رد الجيش قويا بطريقة لم تكن متوقعة لتحتدم المعارك تباعا بين الطرفين. وأثناء ذلك، رفع الحوثي من وتيرة تحشيده واستقدم من صعدة ميليشيات إضافية وأسلحة ثقيلة، ومع اشتداد الصراع تدخل الطيران الحربي لقصف مواقع الميليشيات، في رسالة واضحة أن الدولة لم تعد قادرة أكثر على مواصلة صمتها المغري للجماعة في استهداف قواتها وإضعاف حزمها الذي بدأته في أبين وشبوة ضد تنظيم القاعدة.

كما أنها جاءت أيضا لتحرس السنة الإعلام التابع للجماعة والتابع لحليفه (النظام السابق) والإعلام الموالي لهما، لتؤكد أن تلك المعركة تدور بين الدولة وميليشيات متمردة هاجمت الجيش، ردا على ادعائها زيفا أنها بين الحوثيين ضد التكفيريين وتنظيم القاعدة وقبائل الإصلاح. كما كانت تزعم بطريقة ساذجة.

بعد ذلك كله، لم يعد هناك من ينظر إلى المتمردين الحوثيين كحركة قادرة على ترك السلاح عبر الحوار والاندماج مع المجتمع اليمني، إلا من يدافعون عن عنفها بهدف استغلالها لتحقيق أجندتهم الخاصة في إفساد قيمة الثورة السلمية كمنقذة من التسلط، أو أولئك الذي يرومون عبرها إضعاف من يعتقدون أنهم منافسوهم الأكثر تأثيرا على مجريات الحياة السياسية بوسائل مدنية سلمية.

عن "الجزيرة نت"

الحسابات الأخلاقية لتبادل الأسرى مع الأعداء

ديفيد شينكر

تقوم واشنطن بإطلاق سراح أسرى الطرف الثاني، وتتبع القاهرة وعمان المسار نفسه. منذ كانون الثاني/يناير. أفرجت كل من الولايات المتحدة ومصر والأردن عن إرهابيين ذات قيمة عالية لقاء مواطنين مخطوفين في الخارج.

بالنسبة للعديد من الدول، يعتبر مبدأ عدم التخلي عن أي إمرأة أو رجل في الأسر مبدأ مقدساً، لكن هذه الصفقات مثيرة للجدل. فكما هو الحال مع قاعدة العرض والطلب، حين تدفع دولة ما ثمناً لقاء الإفراج عن أسراها فهي تشجع بذلك على القيام بمزيد من عمليات الخطف. اسألوا إسرائيل عن ذلك.

فالدولة اليهودية منهمكة حالياً في البحث عن ثلاثة مراهقين خطفوا خلال محاولتهم إيقاف سيارة تقلهم في الضفة الغربية. وكانت إسرائيل قد حمّلت «حماس» مسؤولية الجريمة ونشرت الفي جندي على أراضي [المنطقة] في مهمة بحث وإنقاذ.

ولـ«حماس» سجل حافل بخطف الجنود والمدنيين الإسرائيليين. كان «أنجحها» اختطاف جلعاد شاليط في عام 2006. وشاليط، الذي كان يبلغ التاسعة عشر من عمره عند اختطافه، أفرج عنه في عام 2009 مقابل 1027 إرهابيًا من «حماس» كانوا مسجونين في إسرائيل.

ولطالما دفعت إسرائيل ثمناً باهظاً لإعادة مواطنيها – أحياءً أم أمواتا – إلى وطنهم. والأعداء هائلة. ففي عام 1982، على سبيل المثال، أفرجت إسرائيل عن 4767 سجينًا مقابل ستة من جنودها كانت تحتفظ بهم «منظمة التحرير الفلسطينية». وفي عام 1985، تم الإفراج عن 1150 فلسطينيًا مقابل ثلاثة جنود إسرائيليين. وفي الآونة الأخيرة، تبادلت إسرائيل أربعة أعضاء من «حزب الله» وسمير القنطار، السجين الإرهابي الأشهر والأكثر أهمية بنظر إسرائيل، وذلك في عام 2008، مقابل جثتي جنديين قتلا في لبنان عام 2006.

ولم يفقد الأسرى الإسرائيليون من قيمتهم بالنسبة للدول العدوة. فحتى اليوم، تتواجد ملصقات كبيرة في المناطق الفلسطينية التي تدعم عمليات الخطف وتذكّر بعملية 2006. وقد كتب على إحدى اللافتات: «شاليط = 1027 أسيرا، وثلاثة «شلاليط» = 3081 أسيرا».

صحيح أن التزام إسرائيل تجاه جنودها يشكل دون شك ضمانة هامة للذين يتعرضون للخطر، إلا انه يشكل ايضاً حافزاً ضاراً ومعاكساً لجهات أخرى لكي تقوم بخطف المزيد من الإسرائيليين الأمر الذي يعزز من هذه الحلقة المفرغة.

فلنأخذ بعين الاعتبار تجربة الأردن ومصر في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال. ففي كانون الثاني/يناير الماضي، اختُطف خمسة «دبلوماسيين مصريين من قبل إرهابيين ليبيين في طرابلس. وقد اضطرت القاهرة إلى إطلاق سراح أبو عبيدة، زعيم إحدى أكبر الميليشيات الإسلامية السلفية في ليبيا، مقابل استرجاع مبعوثيها.

ليس من المفاجئ انه بعد ثلاثة أشهر من ذلك ألقي القبض على سفير الأردن في طرابلس. ولاسترجاعه، أفرجت الأردن عن محمد دارسي، الذي يُفترض انه انتحاريًا تابعاً لـ تنظيم «القاعدة» كان قد حُكم عليه بالسجن المؤبد لمحاولته تفجير مطار عمان.

ويقيناً، يُعتبر الجنود الأمريكيين والمدنيين في الخارج أهدافاً دائمة لعمليات الخطف، بغض النظر عن السياسة الأمريكية. كما أن قيام واشنطن بتبادل خمسة مسؤولين كبار في حركة طالبان مقابل تحرير الرقيب بو بيرغدال، الذي اختُطف في أفغانستان أثناء تجواله بعيداً عن مركزه في عام 2009، لا يبدو أنه سيغير من هذه المعادلة السلبية.

وتثير عملية تبادل بيرغدال بعض المسائل الشائكة حول خطر تكرار الإرهابيين المفرج عنهم للأعمال نفسها وواجب الدولة باسترجاع مواطنيها الذين يُلقى القبض عليهم لدى قيامهم بأعمال غير مشروعة.

وفي الحالتين، يبدو أن لإسرائيل القليل من الشكوك. فعشرات الإرهابيين الذين أفرج عنهم من السجون الإسرائيلية قاموا بالقتل مجدداً. وفي عام 2004، أفرجت الدولة اليهودية عن 435 أسيراً من «حزب الله» مقابل إلحنان تنّنباوم – مواطن إسرائيلي كان قد اختُطف في أوروبا خلال قيامه بعملية تتعلق بالاتجار بالمخدرات.

مما لا شك فيه أن إسرائيل تعتبر هذه الصفقات ثمن ممارسة الأعمال في الشرق الأوسط. صحيح أن عمليات التبادل هي في الغالب أقل ضرراً من مئات ملايين الدولارات التي دفعتها فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى تنظيم «القاعدة» كفدية في العقد الماضي لإعادة رعاياها المختطفين. إلا انه في كلتا الحالتين تكون النتيجة المحتمة لذلك هي زيادة في الطلب على الرهائن. ولعل هذا هو السبب وراء بذل إسرائيل كافة هذه الجهود في البحث عن المراهقين الثلاثة المختطفين عوضاً عن شرائهم.

وفي الوقت نفسه، يحتفل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة هذه الأيام بعملية الاختطاف بتوزيعهم الحلوى وترقبهم الإفراج عن الدفعة التالية من السجناء

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»